عن فيلم «رفعت عيني للسما»

بسمة النسور

في ظلّ مظاهر التراجع والتردّي والانهيار والإفلاس التي تشهدها السينما المصرية، والمتمثّلة في الإصرار على إنتاج أفلام تقليدية مسلوقة، قلّت طابع تجاري استهلاكي تُنتَج خاصة لمواسم الأعياد، هابطة المستوى الفني، سطحية المضمون، ببطولات مفتعلة لشخصية الفتوّة البلطجي السوبر.. في ظلّ هذه المظاهر، تُروّج مثل هذه الأفلام شخصيات عنيفة سيئة السمعة والسلوك باعتبارها نماذج إيجابية يُحتذى بها الشباب. في غمرة هذا الخراب الشامل الباعث على اليأس والخيبة، تأتي مفاجأة سارّة تفرح قلب المشاهد العربي، وتبثّ الأمل في روحه بإمكانية النهوض فنّياً من جديد، والوصول إلى سينما جادّة عميقة ذات رسالة ثقافية جمالية تعكس ملامح الثقافة العربية، وتعالج قضايا (وهموم) مجتمعاتنا الغارقة في البؤس في غير صعيد، جرى ذلك حين حقّقت السينما المصرية إنجازاً كبيراً يستحقّ الاحتفال والإشادة، بحصول فيلم «رفعت عيني للسما»، من إخراج ندى رياض وأيمن الأمير، على جائزة العين الذهبية لأفضل فيلم تسجيلي في مهرجان كان السينمائي في دورته الـ 77، منافسةً مع فيلم فرنسي، في منافسة مع 22 فيلم تسجيلي من مختلف دول العالم. يسرد الفيلم، البديع المشغول بحرفية واعتناء مدهش بالتفاصيل، حكاية مجموعةٍ من الفتيات المبدعات الموهوبات الطموحات، أعمارهن بين 15 و33 سنة، من قرية برشا في صعيد مصر، جمعهن الحلم في التغيير، والرغبة في التعبير فنّياً عن أفكارهن ومشاعرهن وهواجسهن ومخاوفهن واحتجاجهن على التهميش والظلم، في مواجهة العقلية الذكورية السائدة المُتسلّطة، انتصرن بجهودهن الفردية لقضية المرأة، وعرضن معاناتها وعذاباتها الكثيرة، فلجأن إلى تأسيس فرقة مسرحيّة باقلّ الكُلَف، تنتمي إلى مسرح الشارع، سمّينها «بانوراما برشا» نسبة إلى اسم قريتهن؛ برشا، في محافظة المنيا، ولم يتردّدن في عرض أعمالهن المسرحية في شوارع قريتهن وشوارع القرى المجاورة.

أعمال بسيطة مُرتجَلة، ولكن متقنة، تتناول قضايا تخصّ المرأة مثل الحقّ في التعليم والعمل واختيار شريك الحياة، وتُسلّط الضوء، على ظواهر مجتمعية سلبية مؤسفة، لا تتعلق بمنطقة الصعيد المصري فحسب، بل تُعبّر عن أوجاع المرأة العربية في كلّ مكان، مثل العنف الأُسريّ، والزواج المُبكّر، والتحرش، والقمع والاضطهاد، ومصادرة الأحلام، ما ألهم صنّاع الفيلم سرد حكايتهن في فضاء تسجيلي وثائقي، وقد تابع مُخرجا العمل، في مدى أربع سنوات، تفاصيل حيوات تلك الفتيات الشجاعات العنيدات المتشبّثات بحقّهن في الحياة بأسلوب واقعي خالٍ من المبالغات والفذلكة، فرصدا معاناتهن اليومية وإنجازاتهن المشرّفة، في مجتمع محافظ ما زال ينكر على المرأة حقوقها، ويتعامل معها باعتبارها من درجةٍ أدنى.

تحدّت تلك الفتيات صعوبات جمّة، وكسرن حواجز كثيرة، غير أنهن صمدن وقاومن، وواصلن رحلة التحدّي والتمرّد وحقّقن ذواتهن، وانتزعن اعتراف الجميع بأهمية منجزهن، ونجحن في بثّ رسالتهن المُتخفيّة بالأنوثة من خلال المشاهد الدرامية والأغنيات والرقصات المستوحاة من الفلكلور الشعبي الصعيدي، والمُعبّرة بأسلوب فنّي راقٍ ملتزم تمكّن من ترجمة رؤية فريق الإخراج، الذي نفّذ العمل ببراعة لا يمكن تجاهلها، وقد قال الناقد المصري طارق الشناوي إنّ سحر الفيلم يكمن في عدم اعتماده على الأداء الدرامي، بل على صدق الإحساس وواقعية الصورة.

في إحدى الأغنيات في الفيلم، التي تُعبّر ببلاغة عن واقع نسوي صعب، وتختصر بكلمات بسيطة مباشرة، وبلهجة صعيدية مُميّزة، واقع المرأة العربية، تردّد الفتيات «أنا جسمي مش خطية، ولا ليسي ده قضية، مش عارفه أمشي بحرّية، ولا عارفه ألبس فستان، والتحرّش غلطان، والتحرّش جبان».

تحية كبيرة إلى المُخرجَين ندى رياض وأيمن الأمير، وهما يأخذان بأيدي صبايا برشا البدعات الجميلات، وهنّ يحلّقن عالياً في فضاء الحرّية التي بلا شروط.

هل تتغيّر شروط الانتخابات في تونس؟

المهدي مبروك

بشكل غير رسمي، بدأ السباق الانتخابي في تونس، وكأننا أمام حصص الإحماثية/ الحماثية التي تسبق المقابلات الرياضية، حصص يُعزّز فيها المتنافسون لياقتهم البدنية والذهنية، فضلاً عن اكتشاف الميدان، ومختلف العوامل التي قد تكون محدّدة في السباق. وفي كلّ الحالات، ثمّة حالة من القلق تسّاور الجميع. السباق الانتخابي لا تحدّده، حتّى في ظلّ أكثر الأنظمة ديمقراطية ونزاهة انتخابية، ما سنبوح به أسرار صناديق الاقتراع. تلك الصناديق ستكون شفّافة، تصون إرادة الناخبين. ولكن ثمّة أشياء أخرى لا يمكن أن نتحكّم فيها تماماً، إنّها لعب على تفاصيل صغيرة قد تكون محدّدة في آخر اللحظات، كم من كلمة لم تكن في مكانها قالها مُترشّح أثناء أخر مناظرة انتخابية وكانت حاسمة في تعزيز ثقله الانتخابي، أو في تنفير الناس منه؟ وكم من حركة أو نظرة أو خبر سرّب، أيضاً، في الأمتار الأخيرة عن علاقة ما تربط هذا المُرشّح أو ذاك بأشخاص ما؟ بذكريات ما عن طفولة اختفت، أو وثيقة خال الجميع أنّها قبرت كانت مُحدّدة للحالات. هذه التفاصيل تصنع أحياناً الفارق الانتخابي.

أمّا في الانتخابات التي تجري في أنظمة تسلطية أو شبه ديمقراطية، تظلّ التفاصيل، أيضاً، مُرتبطة بالمناخ العام الذي تُنظّم فيه. فلا تزيّف الانتخابات بشكل مباشر، عادة، إلّا نادراً، ثمّة «ذكاء انتخابي» يزهد في التزييف المباشر لصناديق الاقتراع، أو التلاعب بالنتائج. يبدو أنّ هذا عصر ولّى وانقضى، حتّى في أشدّ الأنظمة ديكتاتورية، التي تُعقَد في أحيان كثيرة إلى تجنّب المرور بهذه التجربة الفاضحة، يختار بعضهم، بناء عليها، تأجيل الانتخابات لدواعٍ وطنية، أو حذفها من القواميس السياسية، تحت مبرّرات عديدة. أمّا في تونس، فإنّ الأمر لم تتّضح ملامحه بعد. أثارت، خلال الأسبوع الفائت، تصريحات نائب رئيس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، محمد التليلي المنصري، ردّات فعل عديدة، وهي التي تفيد بأنّ جملة من التعديلات قد طرأت على القانون الانتخابي الذي يفترض أن تجري وفقه الانتخابات الرئاسية. وبغضّ النظر عن دقّة ما نقل عنه، فإنّه قد أفصح عن مواعيد ثلاثة مُقترحة لإجراء الانتخابات الرئاسية تلك، كلّها في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، الشهر الذي جرت فيه جُلّ انتخابات حقبة ما بعد الثورة. ثمّة تشبثاً ما بذاكرة الانتخابات تلك، التي أتت، أيضاً، بالرئيس قيس سعيّد ذاته، ولو كانت سابقة لأوانها، فلقد رحل الرئيس الأسبق الباجي قائد السبسي قبل أن ينهي عهدته. اللعب على ذاكرة الانتخابات وزمنها مُهمّ جدّاً في سياق يبدو معه أنّ الناخب التونسي إمّا أصيب بحالة استنزاف انتخابي أو سأم الانتخابات كلّها، وهي التي لم تغيّر حياة الناس تقريباً. كان سعيّد وفيّاً لنفسه، فلقد التزم خلال حملته «الانتخابية»، التي برأس نفسه كذلك، مُختاراً لفظ «حملة تفسيرية»، إذ لم يتعهّد الرجل مطلقاً بأي شيء ولم يعد ناخبيه بشيء، بما فيه الماحسبة مثلاً أو تطهير القضاء... إلخ. لقد رفض أن يُقدّم برنامجاً انتخابياً وزهد في تسلّم منبه؛ وكم من حركة أو نظرة أو خبر سرّب، أيضاً، في الأمتار الأخيرة عن علاقة ما تربط هذا المُرشّح أو ذاك بأشخاص ما؛ بذكريات ما عن طفولة اختفت، أو وثيقة خال الجميع أنّها قبرت كانت مُحدّدة للحالات. هذه التفاصيل الإستماع إلى شكاوى الناس في المقاهي والساحات العامة، التي زارها من دون بهرج. ومع تخرج من أسوار الغرب، وغالباً ما تكون مُحمّلة بشحنات عنصرية عن اللون والدين والعرق، النقد الجنوبي للغرب اتّخذ شكل سباق جيوسياسي ارتكز إلى إصرار الغرب الفاضح على دعم إسرائيل، رغم المخاطر المرتفعة التي جلبتها حرب إسرائيل على السكّان المدنيين، والتي نتج عنها عشرات الآلاف الضحايا من الأطفال والنساء، في حين اعتُبرت أكبر عملية دوس للقانون الدولي، الذي صاغ الغرب معظم بنوده، لذا، كانت مبادرة جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية بمثابة ثورة الجنوب لصيانة قيم العدل الإنسانية بعد التشكيك في قيم السلطة الأخلاقية للغرب، ومعاييرها المتهافتة. لقد سلّطت، جنوب أفريقيا، عبر رفعها قضية الإبادة الجماعية في حقّ سكّان غزّة، الضوء على خطّ صدع أعمق في الجغرافية السياسية العالمية، وكشفت جنوباً عالمياً يشعر بالإحباط الشديد تجاه سياسات الغرب، وهذا الإحباط جرى التعبير عنه في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتّحدة، التي تملك فيها دول الجنوب الثقل الأكبر، عبر تصويتها على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ووقف الحرب في غزّة. وتكشف مواقف دول الجنوب التي عانت في معظمها الاستعمار أنّ دول الغرب تتعافى مع الفلسطينيين كما تعاطت مع شعوبها، في ظلّ وجود قواسم مشتركة تجمع الفلسطينيين بشعوب تلك الدول، كما أنّ الغرب، الذي ما زال مُنْهَماً بمحاولة السيطرة على شعوب الجنوب عبر أدوات وأنماط جديدة من أدوات الإخضاع والاستتباع، يستخدم مثل هذه الحروب لترسيخ سيطرته العالمية، ويجعل من مسألة انفكاك هذه الأطراف عن السيطرة الغربية أمراً مستحيلاً، وتكمن وراء مواقف دول الجنوب قناعةٌ راسخةٌ بأنّ عمليات صنع القرار في المجال الجيوسياسي العالمي، يحتكرها الغرب بناءً على أسباب لم تعد موجودة، في ظلّ تبدّل المعطيات التي وفّرت للغرب هذه الهيمنة، وتمكّن العديد من دول الجنوب تحقيق مستويات نمو وحوكمة عالية، ما يؤهلها إلى أن تكون شريكاً أساسياً في إدارة النظام الدولي وتقرير معاييره المتحازة إلى مصلحة الأطراف الغربية بدرجة كبيرة، وقد جعلت الحرب على غزّة هذه المطالب شرعية، في ظلّ تهافت الموقف الغربي، وخروجه عن المنطق، بل تهديده لمستقبل العلاقات الدولية. لكنّ هذا الموقف، إن لم يجرِ تحصينه، سيكون عرضة للاختراق، ولا سيّما أنّ معظم دول الجنوب مرتبطة اقتصادياً بالغرب، إن زادت الحرب من عمليات الترابط وكادت تُخرج الأوراق الاقتصادية التي يمتلكها الجنوب الغني بالثروات والطاقات، من خانة أوراق التفاوض القوية، وما تفعله دول الجنوب من انتفاضات ضدّ المصالح الغربية، واستبدالها بعلاقات مع الصين وروسيا، لا يعدو تبديلَ مُستغِلّ باخر، بعد أن تحوّلت هاتان الدولتان رأسماليّتين؛ قذرة في روسيا، وانتهازية إلى أبعد الحدود في الصين، لدرجة حرمان أصحاب الثروات، ليس من الحصول على عوائد متوازنة من ثرواتهم، بل سرقة أصولهم الاقتصادية، مثلما تفعل الصين في أكثر من منطقة في العالم. وإذا كان من غير المنطقي مطالبة دول الجنوب بعزل نفسها عن الطرف الآخر، وهذا الأمر، في الأصل، غير ممكن نظراً إلى تشابك العلاقات والمصالح وتنوّعها، فإنّ المنطق نفسه يستدعي البحث عن مقاربات جديدة تفرض على الغرب احترام قضايا الجنوب، وخروجه عن المنطق، في الاعتبار أهمّية هذه الكتلة الضخمة من شعوب العالم، ومراعاة مصالحها، واحترام قضاياها. ربّما من الصعب تصوّر أن يصبح للجنوب هياكل وأطرٌ وأيديولوجيا في مواجهة الغرب المتناغم والموحّد، على الأقلّ في تعامله مع الآخر، هذا الأمر تقف دونه اعتبارات كثيرة، أهمّها عدم توفّر الحافز لاختلاف ظروف كلّ دولة من دول الجنوب، لكنّ هذه الدول أظهرت خلال الحرب على غزّة مواقف منسجمة وموحّدة، يمكن البناء عليها لوضع أسس لقواعد تعامل جديدة مع الغرب في المرحلة المقبلة.

> شكّل تأييد الغرب المطلق إسرائيل ثغرةً هائلة هدمت بها دول الجنوب السردية الغربية عن حقوق الإنسان

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

هل تغيّر غزّة التعامل بين الشمال والجنوب؟

غازي دحمان

أعادت الحرب الإسرائيلية على غزّة تشكيل المواقف العالمية عبر تقسيمها إلى شمال وجنوب، وظهرت للمرّة الأولى مواقف حاسمة من دول الجنوب ترفض معايير الشمال، التي سيطرت على منظومة القيم العالمية من خلال احتكار تعريف الإرهاب بعد تفصيله على مقاسات مصالحهم، ومن ثَمّ استخدامه أداةً في ابتزاز دول الجنوب لإدامة إخضاعها وإضعاف قدراتها التساومية في لعبة المصالح الدولية. شكّل تأييد الغرب المطلق لإسرائيل ثغرةً هائلة استطاعت من خلالها دول جنوب أفكارهن ومشاعرهن وهواجسهن ومخاوفهن واحتجاجهن على التهميش والظلم، في مواجهة العقلية الذكورية السائدة المُتسلّطة، انتصرن بجهودهن الفردية لقضية المرأة، وعرضن معاناتها وعذاباتها الكثيرة، فلجأن إلى تأسيس فرقة مسرحيّة باقلّ الكُلَف، تنتمي إلى مسرح الشارع، سمّينها «بانوراما برشا» نسبة إلى اسم قريتهن؛ برشا، في محافظة المنيا، ولم يتردّدن في عرض أعمالهن المسرحية في شوارع قريتهن وشوارع القرى المجاورة.

أعمال بسيطة مُرتجَلة، ولكن متقنة، تتناول قضايا تخصّ المرأة مثل الحقّ في التعليم والعمل واختيار شريك الحياة، وتُسلّط الضوء، على ظواهر مجتمعية سلبية مؤسفة، لا تتعلق بمنطقة الصعيد المصري فحسب، بل تُعبّر عن أوجاع المرأة العربية في كلّ مكان، مثل العنف الأُسريّ، والزواج المُبكّر، والتحرش، والقمع والاضطهاد، ومصادرة الأحلام، ما ألهم صنّاع الفيلم سرد حكايتهن في فضاء تسجيلي وثائقي، وقد تابع مُخرجا العمل، في مدى أربع سنوات، تفاصيل حيوات تلك الفتيات الشجاعات العنيدات المتشبّثات بحقّهن في الحياة بأسلوب واقعي خالٍ من المبالغات والفذلكة، فرصدا معاناتهن اليومية وإنجازاتهن المشرّفة، في مجتمع محافظ ما زال ينكر على المرأة حقوقها، ويتعامل معها باعتبارها من درجةٍ أدنى.

تحدّت تلك الفتيات صعوبات جمّة، وكسرن حواجز كثيرة، غير أنهن صمدن وقاومن، وواصلن رحلة التحدّي والتمرّد وحقّقن ذواتهن، وانتزعن اعتراف الجميع بأهمية منجزهن، ونجحن في بثّ رسالتهن المُتخفيّة بالأنوثة من خلال المشاهد الدرامية والأغنيات والرقصات المستوحاة من الفلكلور الشعبي الصعيدي، والمُعبّرة بأسلوب فنّي راقٍ ملتزم تمكّن من ترجمة رؤية فريق الإخراج، الذي نفّذ العمل ببراعة لا يمكن تجاهلها، وقد قال الناقد المصري طارق الشناوي إنّ سحر الفيلم يكمن في عدم اعتماده على الأداء الدرامي، بل على صدق الإحساس وواقعية الصورة.

في إحدى الأغنيات في الفيلم، التي تُعبّر ببلاغة عن واقع نسوي صعب، وتختصر بكلمات بسيطة مباشرة، وبلهجة صعيدية مُميّزة، واقع المرأة العربية، تردّد الفتيات «أنا جسمي مش خطية، ولا ليسي ده قضية، مش عارفه أمشي بحرّية، ولا عارفه ألبس فستان، والتحرّش غلطان، والتحرّش جبان».

تحية كبيرة إلى المُخرجَين ندى رياض وأيمن الأمير، وهما يأخذان بأيدي صبايا برشا البدعات الجميلات، وهنّ يحلّقن عالياً في فضاء الحرّية التي بلا شروط.

سوريون تحت سندان الترحيل والقمع و«قسد»

سميرة المسالمة

تئنّ أوروبا من تورّم مشكلات اللجوء وعديدة، أيضاً، نذكر حالة الصراع في مجتمعاتها، وتبحث بعض الدول عن حلول سريعة تمكّنها من وقف سيل الوافدين إليها، الأمر الذي يمكن تفهّمه في ظلّ الأزمات الاقتصادية والمعيشية في الدول، ومنها دول أوروبية، والتي نتجت بعد عام 2019 من كوارث عالمية، من جائحة كورونا، التي أرهقت اقتصاديات معظم الحكومات، إلى الحرب الروسية على أوكرانيا، ومن ثَمّ، كوارث الطبيعة من زلازل وطوفانات، إلى الحرب الإسرائيلية على غزّة، وقبل ذلك كله، ما هو سائد من واقع ماساوي في دول عديدة تتصدّر جنسياتها أعداد اللاجئين، منها أفغانستان وجنوب السودان والسودان وفنزويلا. وفي وقت لا تزال فيه سورية، وهي الأعلى في تصدير اللاجئين، تحت قائمة الدول غير الآمنة، بسبب استمرار الصراع فيها وعليها، تبحث الدول الأوروبية عن حلول لذلك داخل الأرض السورية، متجاهلة أنّ أسباب الهروب منها لا تزال قائمة، بل تتصاعد مع طول أمد الأزمة وتشعّبها، وكذلك، تعثّت النظام السوري تجاه أيّ حلّ سياسي، ومتابعته سياسته القمعية، واستمراره في حربه على مناطق المعارضة، من جهات مقابلة، من نصف الشعب ولجوئهم، منهم نحو 6,5 ملايين لاجئ، أغلبهم موزّعون بين دول الجوار وأوروبا. وإذا كانت الدول الأوروبية تنظر بعين الرضا إلى حالة «اللاحرب» الحالية في بعض مناطق النظام، ما يجعلها تُقرّر أنها أصبحت آمنة، ويمكن ترحيل اللاجئين إليها، على خلاف موقف الاتحاد الأوروبي، الذي أكّد «أنّ ظروف العودة الطوعية والآمنة ليست مُهيأة»، فهل يغيب عن هذه الحكومات الأوروبية أنّ لدى السوريين، خلفياتهم الفكرية، حتّى يتّضح الأمر، سيمايأسوا، وتتّضح الصُّورة أكثر، يمكن الإشارة، أيضاً، إلى التناول، في القنوات الإخبارية، للحدثين بمرجعية الخطاب والصور، التي عكستها وسائل الإعلام، تلك، حيث نال رفع العلم الفلسطيني حظّه من الانتقاد من قبل أصوات اعتبرت ذلك خروجاً عن الإجماع الفرنسي، في اعتبار أنّ الردّ الصهيوني على هجمات 7 أكتوبر (2023) لا يمكن أن يكون إلّا نوعاً من الحفاظ على توازن قوى في نطاق دولة مع حركة مُصنّفة إرهابية، وأنّ العدد المهول من الضحايا مشكوكٌ فيه، لأنّ المرجعية هي وزارة الصحّة في غزّة، التي ترأسها حركة حماس.

توازى تناول حدث رفع العلم الفلسطيني في الجمعية الفرنسية مع انتهاء اجتماع اللجنة المشتركة الجزائرية الفرنسية لتصالح الذاكرة، وبتجرّد وصول الخبر بمطالب الجزائر في تلك اللجنة لإبراز حسن النّية لدى الجانب الفرنسي (طلبات باسترجاع متعلقات شخصية خاصة بكل من الأمير عبد القادر الجزائري وباحمد باي، ومدفع جزائري كبير) كان للجانب الفرنسي، إعلاميين وسياسيين، خصوصاً من اليمينيين، ردّات فعل باستحالة القبول بتلك المطالب، والاستمرار في اجترار خطاب استعماري استيطاني يحمل المضامين نفسها المُنتشرة منذ 7 أكتوبر، انحياز كلّه، ورفض لكلّ انتقاد للمواقف الغربية ما يمكن أن يذكّر العقل الغربي بالجزائر، وبالحارق، أو بالاستعمار والاستيطان. في النتيجة، تلك المواقف الفرنسية، والغربية عموماً، هي مواقف أو إجراءات وقائية ضدّ تبعات المساندة للجرائم الصهيونية، وتبعات إعادة إحياء المتابعات القضائية ضدّ الجرائم الاستعمارية والمجازر، بسبب بحيث تمتلك «الإدارة الذاتية» (الذراع المدنية لـ«قسد») خاصّيّة التفوق والتمثيل الشعبي فيها، وهو ما ترفضه القوى الشعبية؛ أي إنّ الانتخابات التي تدّعي «قسد» أنّها ديمقراطية، قد تصبح العامل الجديد في تأجيج الصراع (القومي) في منطقة شمال وشرق سورية، سواء لجهة رفض السوريين الانسياق في محاولة الإدارة الذاتية مأسسة انفصالها عن الدولة السورية، أو افتراقها عن مبدأ الديمقراطية، في فرض العقد الاجتماعي (2014)، الذي صدرت نسخته الأخيرة نهاية العام الماضي 2023، وفيه تقرير لمصير الدولة السورية وإسمها، والاتجاه نحو نظام حكم لم تتفّق الأطراف السورية عليه، ما يجعل من إقراره، من طرف واحد، عملية سلطوية تتشابه في إجراءاتها مع ما يفرضه النظام الحاكم على شعبه تحت شعار الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية. ولعلّ ما سبق هو ما يبرّر الاتهامات لـ«قسد» بأنّها تبتعد بقراراتها عن مبدأ «الفيدرالية الديمقراطية» لتقترب من التأسيس لكيان «انفصالي» عسكري، تمارس من خلاله حكماً سلطوياً وإجراءات تعسفية، باسم «الديمقراطية»، وهي إذا تابعت «انتخاباتها» وسط هذا الرفض الشعبي لها والدولي، أيضاً، وتلك المغالطات القانونية والاصطلاحية، فإنّما هي تستعجل خطواتها نحو مأسسة وجودها السلطوي العسكري بصورته المدنية، أي إنّنا، أيضاً، أمام مسبّبات جديدة تزيد من هجرة السوريين ومعاناة الدول المضيفة لهم.

من الغرابة القول إنّ في سورية القمع والحرب وحتّى «الانتخابات الديمقراطية»، سواء في المناطق السورية أو حتّى في دولة لبنان، واستخدام المرشّحين المتنافسين بعضهم بوجه بعض ورقة الوجود السوري، كلّها طرق تؤدي إلى التهجير المُنظم، وتفاقم ظاهرة اللجوء إلى أوروبا، ومعالجة ظاهرة اللجوء تبدأ من إزالة أسبابها، وهو ما لا يستطيع طرف من دون آخر تحقيقه، ما يجعل من الخيار الأوروبي في التباحث مع النظام السوري لحلّ قضية اللاجئين بعيداً عن قرار مجلس الأمن 2254 (يؤكّد أنّ الشعب السوري هو من يقرّر مستقبل البلاد ويدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية مطالباً بوقف أي هجمات ضد المدنيين فوراً)، تواطؤ ضدّ قيم الحرّيات وحقوق الإنسان، وليس بحثاً عن حلّ يتمثل في منطقة آمنة تحت حكم غير أمن.

(كاتبة سورية في فيينا)

> تبحث الدول الأوروبية عن حلول داخل الأرض السورية، متجاهلة أنّ أسباب الهروب منها لا تزال قائمة

عن علاقة بين العلم الفلسطيني وملفّ الذاكرة الجزائري

محمد سي بشير

ربّما كان المطروح في العنوان عجيباً نوعاً ما، لكن، عندما نمعن في خلفية الصورة، سيميائياً، ثمّ نحاول البحث في سياق التّحامل الفرنسي، على جبهتَيْن؛ الفلسطينية وبشأن المطالب الجزائرية في ملفّ الذّاكرة، نصل إلى المسلّمة التي طالما كانت سياقَ إعلامياً، يُحذّر من تبعات ما يحدث على مستوى تلك المؤسّسات القانونية الدّولية من إعادة تعريف مفاهيم المجازر والمساندة والدّعم، ما يمكنه من التأثير في المحادثات التي تجري في إطار اللّجنة المشتركة الجزائرية الفرنسية لتصالح الذّاكرة، وبخاصّة أنّ فرنسا ترى ذلك النّشاط الدّؤوب لممثّل الجزائر في الأمم المتّحدة، ومجلس الأمن (الجزائر عضو غير دائم الآن)، وهي تحرّكات يُخشى أن تنعكس في أعمال اللّجنة المشتركة، لأنّ مطالب الجزائر بثّلاثية؛ الاعتراف والاعتذار والتّعويض، قد تتناسَب، مرّة أخرى، بمرجعية المساندة الجزائرية لكلّ التّغيّر الذي يجري بشأن إعادة تعريف مفاهيم المجازر، والجرائم ضدّ الإنسانية والتّعويضات، بل حتّى الأمر بالقبض على مجرمين ممّا يُمكن أن ينسحب على مجرمي الحرب الفرنسيين، وإن رمزياً، بسبب أنّ من هؤلاء من قضى منذ أكثر من قرن، بالنّسبة إلى مجرمي القرن التّاسع عشر أو ممّن شاركوا في جرائم الثّامن من مايو/ أيار 1945 (جريمة استيطانية فرنسية قضى فيها زهاء خمسين ألف جزائري في أعقاب إعلان انتهاء الحرب العالمية الثّانية)، وحدثت في مدن في الشّرق الجزائري)، وصولاً إلى مجرمي الحرب ممن حضر حرب التّحرير الجزائرية (1954 - 1962)، سياسيين وعسكريين، على وجه الخصوص. تخاف فرنسا من تبعات في مستويَين: مستوى تلك اللّجنة المشتركة الجزائرية الفرنسية لتصالح الذّاكرة، والمؤسّسات الحقوقية الدّولية، التي يمكن أن تؤسّس بمرجعية مطالبات تحقيق دولية، لطلب القبض على مسؤولين سياسيين أو عسكريين كانت لهم اليد الطولى في المساندة، وشحن الأسلحة، والدّعم المالي والإعلامي والسّياسي، في المؤسّسات الدّولية، مع الجيش الصّهيوني، وبخاصّة أنّ التّعنّت الإجرامي يزداد، يوماً بعد يوم، ويطاول كلّ شيء؛ الإنسان والبنى التّحتية والطّبيعة. عبّر بعض الإعلاميين عن خوفهم من تلك المساندة خشية أن يستخدمها الجزائريون في ملفّ تصالح الذّاكرة، لأنّها اعتراف فرنسي باستسهال اقتراف الجرائم، وبخاصّة أنّ العدالة الدّولية أخذت، أخيراً، على عاتقها إرادة تغيير الموقف على الأرض، ومن تبعات ذلك إبراز معانٍ جديدة لمفاهيم لا تريد فرنسا حتّى مُجرّد النّطق بها، لها علاقة بالجرائم، والمجازر، والاستيطان، ووجوب الخضوع لمبادئ القانون الدولي، ما سيستخدمه الجزائريون، حتماً، في اللّجنة التاريخية المشتركة، وهو ما قد يغيّر موازين القوى في التّفاوض داخل تلك اللجنة، ويخضع الجانب الفرنسي للمطالب الحقوقية الجزائرية، وإنْ في المستوى الرمزي. ما زال ملفّ الذاكرة ما جرى في المحكمة الجنائية الدّولية أو محكمة العدل الدّولية، رغم تحفّظات على ما جاء في قرارات تلك المؤسّسات الحقوقية الدّولية، ولا يرقى إلى مطالب بالمساءلة/ المحاسبة، والمنع من الإفلات من العقاب، بالنّسبة إلى الغرب المساند للصهيونية، بشأن الجرائم والمجازر المُقترفة في حقّ العزّل من الفلسطينيين، بدا اتّجاه فرنسي في البروز، على الأقلّ إعلامياً، يُحذّر من تبعات ما يحدث على مستوى تلك المؤسّسات القانونية الدّولية من إعادة تعريف مفاهيم المجازر والمساندة والدّعم، ما يمكنه من التّأثير في المحادثات التي تجري في إطار اللّجنة المشتركة الجزائرية الفرنسية لتصالح الذّاكرة، وبخاصّة أنّ فرنسا ترى ذلك النّشاط الدّؤوب لممثّل الجزائر في الأمم المتّحدة، ومجلس الأمن (الجزائر عضو غير دائم الآن)، وهي تحرّكات يُخشى أن تنعكس في أعمال اللّجنة المشتركة، لأنّ مطالب الجزائر بثّلاثية؛ الاعتراف والاعتذار والتّعويض، قد تتناسَب، مرّة أخرى، بمرجعية المساندة الجزائرية لكلّ التّغيّر الذي يجري بشأن إعادة تعريف مفاهيم المجازر، والجرائم ضدّ الإنسانية والتّعويضات، بل حتّى الأمر بالقبض على مجرمين ممّا يُمكن أن ينسحب على مجرمي الحرب الفرنسيين، وإن رمزياً، بسبب أنّ من هؤلاء من قضى منذ أكثر من قرن، بالنّسبة إلى مجرمي القرن التّاسع عشر أو ممّن شاركوا في جرائم الثّامن من مايو/ أيار 1945 (جريمة استيطانية فرنسية قضى فيها زهاء خمسين ألف جزائري في أعقاب إعلان انتهاء الحرب العالمية الثّانية)، وحدثت في مدن في الشّرق الجزائري)، وصولاً إلى مجرمي الحرب ممن حضر حرب التّحرير الجزائرية (1954 - 1962)، سياسيين وعسكريين، على وجه الخصوص. تخاف فرنسا من تبعات في مستويَين: مستوى تلك اللّجنة المشتركة الجزائرية الفرنسية لتصالح الذّاكرة، والمؤسّسات الحقوقية الدّولية، التي يمكن أن تؤسّس بمرجعية مطالبات تحقيق دولية، لطلب القبض على مسؤولين سياسيين أو عسكريين كانت لهم اليد الطولى في المساندة، وشحن الأسلحة، والدّعم المالي والإعلامي والسّياسي، في المؤسّسات الدّولية، مع الجيش الصّهيوني، وبخاصّة أنّ التّعنّت الإجرامي يزداد، يوماً بعد يوم، ويطاول كلّ شيء؛ الإنسان والبنى التّحتية والطّبيعة. عبّر بعض الإعلاميين عن خوفهم من تلك المساندة خشية أن يستخدمها الجزائريون في ملفّ تصالح الذّاكرة، لأنّها اعتراف فرنسي باستسهال اقتراف الجرائم، وبخاصّة أنّ العدالة الدّولية أخذت، أخيراً، على عاتقها إرادة تغيير الموقف على الأرض، ومن تبعات ذلك إبراز معانٍ جديدة لمفاهيم لا تريد فرنسا حتّى مُجرّد النّطق بها، لها علاقة بالجرائم، والمجازر، والاستيطان، ووجوب الخضوع لمبادئ القانون الدولي، ما سيستخدمه الجزائريون، حتماً، في اللّجنة التاريخية المشتركة، وهو ما قد يغيّر موازين القوى في التّفاوض داخل تلك اللجنة، ويخضع الجانب الفرنسي للمطالب الحقوقية الجزائرية، وإنْ في المستوى الرمزي. ما زال ملفّ الذاكرة لها والدولي، أيضاً، وتلك المغالطات القانونية والاصطلاحية، فإنّما هي تستعجل خطواتها نحو مأسسة وجودها السلطوي العسكري بصورته المدنية، أي إنّنا، أيضاً، أمام مسبّبات جديدة تزيد من هجرة السوريين ومعاناة الدول المضيفة لهم.

من الغرابة القول إنّ في سورية القمع والحرب وحتّى «الانتخابات الديمقراطية»، سواء في المناطق السورية أو حتّى في دولة لبنان، واستخدام المرشّحين المتنافسين بعضهم بوجه بعض ورقة الوجود السوري، كلّها طرق تؤدي إلى التهجير المُنظم، وتفاقم ظاهرة اللجوء إلى أوروبا، ومعالجة ظاهرة اللجوء تبدأ من إزالة أسبابها، وهو ما لا يستطيع طرف من دون آخر تحقيقه، ما يجعل من الخيار الأوروبي في التباحث مع النظام السوري لحلّ قضية اللاجئين بعيداً عن قرار مجلس الأمن 2254 (يؤكّد أنّ الشعب السوري هو من يقرّر مستقبل البلاد ويدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية مطالباً بوقف أي هجمات ضد المدنيين فوراً)، تواطؤ ضدّ قيم الحرّيات وحقوق الإنسان، وليس بحثاً عن حلّ يتمثل في منطقة آمنة تحت حكم غير أمن.

(كاتبة سورية في فيينا)

> يراوح ملفّ الذاكرة مكانه، وتحاول فرنسا المُماطلة فيه، والابتزاز، بل البناء على أساسه لقضايا أمنية واقتصادية وسياسية/ استراتيجية

(أستاذ جامعي جزائري)

في أن نهاية الحرب تقترب

معن البياري

أمّا وقد صارت القناعة في الإدارة الأميركية بأن الحرب الإسرائيلية على غزّة يجب أن تنتهي، طالما أنها، بحسب بايدن وفريقه، قد أضعفت حركة حماس التي لن تعود، في أيّ حال، إلى الحكم في القطاع، ولن تستطيع أن تكرّر واقعة 7 أكتوبر (بحسبهما أيضاً)، فذلك يُجيز تخمين أنّ غداً تناولياً قد يبدأ في غضون أيام باتجاه نهايةٍ ما لعدوان الإبادة الذي من الخطأ تسميتُه حرباً. وأن يتكفّل رئيس الولايات المتحدة، بشخصه ومن رُواق في البيت الأبيض، بإعلان تفاصيل ورقةٍ إسرائيلية مطروحة للتفاوض من أجل «هدنات» بمراحل وتسليم حركة حماس أسرى وجثثاً لديها، فذلك يمثّل نوعاً من الانعطافة في الرؤية الأميركية إلى الحرب، من دعم مطلق لها ولاستمرارها، ورفض مشاريع قراراتٍ في مجلس الأمن دعت إلى وقفها، إلى ضرورة أن تنتهي، لإفراج عن رهائن مُحتجزين، بينهم أميركيون (بحسب إشارته ذات الدلالة)، وليُعاد إعمار قطاع غزّة. ولغير أمر قال عنه بايدن، وأيضا لغير أمر لم يقل عنه بعد. والخلاصة هنا أن الحرب، على ما صار الرئيس الأميركي ومعاونوه يرون، استنفدت نفسَها، ولم يعد في الوسع تحمّل أعبائها الإنسانية والأخلاقية، ناهيك عن أن صُداعاً تُحدثه في الولايات المتحدة نفسها، يجب أن يتوقّف في غضون حملاتٍ انتخابية تقترب. كما أنه لم يعُد جائزاً لنتنياهو وفريقه المضيّ فيها بعبثيّة، وبلا أفقٍ سياسيٍّ أو تصوّر لخواتيمها وليومها التالي، فضلاً عن الشعور بأن الجيش الإسرائيلي ومعه الاستخبارات فشلا في تحرير أيٍّ من الرهائن في ثم

البحر الأحمر والتصعيد في اتجاهات عديدة

بشرى المقطري

لأشهر، استقرت معادلة الصراع في البحر الأحمر عند مربع تصدّي الولايات المتّحدة وشركائها الغربيين لهجمات جماعة الحوثي على السفن، فيما واصلت الجماعة عملياتها في ممرّات الشحن الدولية، الأمر الذي كرّس حالة طبيعية من استقرار العنف في البحر الأحمر، مقابل بقاء التهديدات، فبعد أشهر من استهدافها القدرات العسكرية للجماعة، فشلت الولايات المتّحدة في تأمين حركة الملاحة، وهو ما أكدّ قصور استراتيجيتها في التعامل مع تهديد طويل الأمد، مثل تهديد الجماعة، بما في ذلك عدم قدرتها على رفع مستوى التنسيق العملياتي، سواء مع شركائها في الاتحاد الأوروبي أو حلفائها الإقليميين من الدول المُطلّة على البحر الأحمر، وانضاج رؤية أمنية مشتركة لتعزيز الأمن البحري، ومع تباين مستوى هجمات الجماعة من وقت إلى آخر، فإنّها لم تستطع جرّ قوى حليفة، أو شريك محلّي، إلى معركتها البحرية ضدّ إسرائيل وحلفائها الغربيين لإسناد المقاومة الإسلامية في غزّة، بيد أنّه ومنذ مطلع مايو/ أيّار المنصرم، بدأ الطرفان استكشاف أدواتٍ جديدة لتحسين شروطهما في إدارة المعركة، فمن جهة، سعت الإدارة الأميركية إلى تنويع خياراتها لمواجهة الجماعة بإجراءات مُتعدّدة، من توسيع عملياتها العسكرية في اليمن، وتشبيك تحالفات إقليمية لردع الجماعة، ودفع خصومها لخنقها اقتصادياً، فيما كثّفت الجماعة هجماتها البحرية، ودشّنت مرحلة جديدة من التصعيد العسكري باستهداف السفن المتّجهة إلى الموانئ الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسّط، إضافة إلى تصعيد هجماتها في النطاقات البحرية التقليدية.

بموازاة التحدّيات التي تواجهها الإدارة الأميركية لتأمين الممرات المائية في منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص في جبهة مضطربة كجبهة البحر الأحمر، واجهت عبئاً في تحشيد مواردها العسكرية إلى المنطقة، وتوظيفها للدفاع عن مصالحها الحيوية، وخفض مستوى التهديدات التي تواجهها، يضاف إلى ذلك، محاولة موازنة استراتيجيتها الدفاعية بتثبيت علاقة تحالفية مستقرّة مع شركائها في الخليج، لمواجهة التهديدات الناشئة عن تداعيات الحرب في قطاع غزّة، ويأتي تأمين الملاحة في البحر الأحمر في مقدّمتها، إلا أنّ من الصعب التعويل على استراتيجية أمنية تتعاطى مع مشكلات سياسية مختلفة في الشرق الأوسط، بالأدوات نفسها، وإذا كان تحجيم الحرب في غزّة، والضغط على حليفها الإسرائيلي باتا مُهمّة صعبة بالنسبة للإدارة الأميركية، فإنّ استمرار أزمة الملاحة في البحر الأحمر، فرض على الإدارة الأميركية تحسين أدوات معالجتها للمشكلة، لا حلّها بالطبع، فمع محدودية تأثير هجمات الجماعة على الاقتصاد العالمي، أضرّ طول أمد أزمة الملاحة في البحر الأحمر، ولا يزال، بسلاسل التوريد الغذائية والوقود، وأعاق تدفّقات الطاقة إلى الأسواق العالمية، ورفع نسبة أجور الشحن التي وصلت في الربع الأول من العام الحالي إلى 160%، ناهيك عن أنّ الوضع الأمني في البحر الأحمر أحدث حالة طبيعية أدّت إلى انخفاض حركة الملاحة، ومن ثمّ، تكريس وضعٍ بحري جديد، كما أنّ بقاء تهديدات الجماعة على ممرّات الملاحة من البحر الأحمر إلى خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي يعني استمرار العمليات العسكرية الأميركية للتصدي لهجماتها، وبالتالي رفع كلفة عملية التأمين والدفاع والحماية، فمع اعتمادها على أسطولها الخامس، الذي يشمل نطاق عملياته العسكرية الممرات المائية اليمنية، إلى جانب قوّات حماية الازدهار، التي شُكّلت لغرض تأمين الملاحة من هجمات الجماعة، فإنّ بقاء المُدمّرات الأميركية على الحدود المائية اليمنية، أو تناوبها، ضاعف الكلفة المالية لعملياتها من دون القدرة على وقف تهديدات الجماعة، مقابل صعوبة توطينها لأسباب عديدة، ومع أنّ القيادة المركزية الأميركية لجأت إلى خيارات تكتيكية لتحجيم قوة الجماعة من توسيع نطاق عملياتها في اليمن، وتنويع بنك أهدافها، إلى محاولة ترتيب تفاهمات مع جيبوتي، تسمح باستخدام أراضيها لاستهداف مواقع الجماعة، فإنّ استمرار هجماتها على السفن زعزع إلى حدّ كبير من فعّالية الردع الأميركي، وقدرته على حماية حرّية الملاحة. في مواجهة تهديدات جماعة الحوثي على الملاحة في البحر الأحمر، ركّزت الاستراتيجية الأميركية على الخيار العسكري في المقام الأول. وأيضاً، على توسيع شراكتها البحرية مع حلفائها في منطقة الخليج لتأمين البحر الأحمر، إلى جانب الضغط على جماعة الحوثي اقتصادياً، ففي حين استمرّت عملياتها العسكرية في اليمن، مع حليفها البريطاني، فإنّ غاراتها شملت نطاقات جغرافية متعدّدة، بقصف المدن الخاضعة للجماعة، واستهداف منشآت مدنية متعدّدة من المطارات إلى المنازل ومؤسّسات الدولة، ومن ثمّ، عدم تجنيب الأعيان المدنية هجماتها، حيث أسفرت الغارات الأميركية البريطانية على مدينة الحديدة في الثلاثين من مايو/ أيار 2024 عن مقتل أكثر من 16 يمنياً، وإصابة العشرات، بحسب آخر إحصائية، ومن جهة ثانية، حرصت الإدارة الأميركية، من خلال مظلّاتها العسكرية المُتعدّدة في المنطقة، على توسيع شراكاتها البحرية مع حلفائها الإقليميين في الخليج لتأمين حركة الملاحة، وتنوّعت بين تنفيذ القوات المشتركة عملية «الغضب العارم» (2024)، التي استضافتها السعودية، بمشاركة القوت البحرينية والسعودية والأردنية، وتنسيق العمليات البحرية لمواجهة تهديدات جماعة الحوثي في البحر الأحمر، رافقه لقاءات أمنية أميركية - خليجية، شهدتها الرياض، لتفعيل أطر عسكرية وأمنية واستخباراتية لتأمين الملاحة، يضاف إلى ذلك، تنفيذ الفرقة 151، التابعة للقوات المشتركة الأميركية، عملية حرّية البحار في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، لمراقبة القرصنة، وإعاقة شبكات التهريب، إلى جانب تدريب خفر السواحل اليمنية، من القوى المحلّية المتحالفة مع السعودية على الأمن البحري، فضلاً عن محاولة دفع التفاهمات الأمنية مع الرياض في ما يخصّ أمن البحر الأحمر إلى تشكيل فريق عمل بحري مشترك في المستقبل يقوم بمهمات أمنية وعسكرية لتقييد نشاط الجماعة في المدى البعيد، ومن ثمّ، خطوة أولى في هندسة أمن منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من البحر الأحمر، يضاف إلى ذلك، وهو الأخطر، أن عمدت الإدارة الأميركية إلى الضغط على جماعة الحوثي اقتصادياً، وإن كان بشكل غير مباشر، من خلال تحريك ورقة نقل البنوك والمصارف من مدينة صنعاء إلى عدن، الخاضعة للمجلس الرئاسي، ومن ثمّ، ضرب القطاع المصرفي للجماعة، ووقف التعاطي مع عملتها في المناطق الخاضعة للرئاسي، إلا أنّ تحدّيات الاستراتيجية الأميركية لا تقتصر على عدم مضمونية نتائجها في ما يخصّ كبح الجماعة، بل الاستمرار في مفاقمة التدهور الإنساني في اليمن، وأيضاً، التسبّب في قتل مدنيين يمنيين بغاراتها على مواقع الجماعة، إلى جانب أنّها قد تدفعها إلى تبنّي تصعيدٍ عسكري مقابل، كما أنّ تباين رؤى الدول المُطلّة على البحر الأحمر بخصوص وسائل تأمين الملاحة يحدّ من فعالية الاستراتيجية الأميركية، بما في ذلك شريكها السعودي، الذي لن يغامر في استعداء الجماعة الذي يحوّله إلى هدفٍ عسكريّ مباشر.

في المقابل، تتحرّك جماعة الحوثي في مسار تصعيدي يهدّد ممرات الشحن الدولية في النطاقات المائية في مدى صواريخها الباليستية ومُسيّراتها للدفاع عن المقاومة الإسلامية في غزّة، والضغط على إسرائيل وحليفها الأميركي، بحسب أهدافها المعلنة، إلا أنّ استمرار هجماتها على السفن أدّى إلى خفض حركة الملاحة في البحر الأحمر وتجنّب السفن المرور عبر مضيق باب المندب، حيث فقدت معركتها البحرية دافعيتها، فضلاً عن العشوائية في تحديد الأهداف، إذ استهدفت صواريخها سفناً مُرتبطة بحليفها الإيراني، آخرها سفينة «لاكس»، التي كانت مُحمّلة بحبوب ومتجهة إلى إيران، إضافة إلى استهدافها، في حوادث متفرقة، خطوط تمويل اقتصادية قادمة من الصين وروسيا، بما في ذلك تسبّبها بكوارث متعدّدة، من غرق السفينة روبيمار، التي قد تتسبب بكارثة بيئة في البحر الأحمر، إلى تعطيل ثلاثة كابلات إنترنت، ناهيك عن الآثار الاقتصادية لأزمة الشحن على اليمن، إلا أنّ الجماعة دشّنت المرحلة الرابعة من التصعيد العسكري بتوسيع نطاق عملياتها من البحر الأحمر والممرات المائية التي تنشط فيها إلى البحر المتوسط، واستهداف السفن المُتّجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، كما أعلنت في نهاية مايو تنفيذ عمليتين في البحر المتوسّط، منها استهداف سفينة منيرفا أنتونيا، بحسب إعلامها الرسمي، يضاف إلى ذلك تنامي هجماتها في البحر الأحمر، وإسقاطها ثلاث طائرات أميركية مُسيّرة في مناطق مختلفة في اليمن، إلا أنّ تصعيد هجماتها على ممرات الملاحة يفرض عليها تحدّيات أكثر خطورة اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً أيضاً، إذ إنّ استهداف قطاعها المصرفي بعد تصاعد هجماتها على الملاحة، وتقييد عملتها المحلّية في مناطق خصومها، الذي اعتبره زعيم الجماعة عقاباً أميركياً لانخراطها في الدفاع عن غزّة، يعني ضرب اقتصادها وإضعاف سلطتها، ومع أنّ الجماعة حذّرت من ضلوع السعودية في الإجراءات العقابية، وتوريطها من قبل أميركا، فإنّ الجماعة تضع نفسها في مرمى قوى عديدة قد تنال منها.

ومن جهة ثانية، فإنّ عملياتها في البحر المتوسّط، قد تؤدّي إلى تشتيت مواردها العسكرية، وتعرّض الصفّ الأول من قياداتها في البحرية والصواريخ لاستهداف القوات الأميركية - البريطانية، كما أنّ توسيع مسرح عملياتها إلى منطقة بحرية جديدة يعني التعامل مع واقع جيو سياسي مختلف، سواء في مستوى الفاعلين الإقليميين وحلفائهم، أو في مستوى النتائج، ناهيك عن كونها خارج نطاق سيادتها البحرية، وإذا كانت عملياتها العسكرية في البحر الأحمر قد أدّت إلى تضرّر الدول المُطلّة عليه؛ مصر والسودان وإريتريا، فإنّ توسيع هجماتها إلى البحر الأبيض المتوسّط، وفي ظلّ التداعيات الاقتصادية لأزمة الشحن العالمية، التي تسبّبت بها، يعني مضاعفة القوى المُتضرّرة من عملياتها العسكرية، ومن ثم زيادة خصومها، كما أنّها ستساهم بتوسيع رقعة الصراع البحري، ومن ثمّ، قد يؤدّي إلى تشكيل تحالفات أمنية إقليمية لمواجهة تهديدات الجماعة، وفي ضوء معركة مستمرّة من الردع والعقاب من أميركا وحلفائها، في مقابل استمرار الجماعة بتهديد الملاحة، فإنّها، وإن تبنّت منطق «التصعيد، بالتصعيد»، ردّاً على الغارات الأميركية - البريطانية، إلّا أنّها تقامر باجتياز خطوطٍ حمراءَ جديدة من دون موازنة حساباتها.

(كاتبة يمنية)

> في مواجهة تهديدات جماعة الحوثي على الملاحة في البحر الأحمر، ركّزت الاستراتيجية الأميركية على الخيار العسكري في المقام الأول
>
> توسيع الحوثيين عملياتهم في منطقة بحرية جديدة يعني التعامل مع واقع جيو سياسي مختلف في مستوى الفاعلين الإقليميين وحلفائهم، وفي مستوى النتائج

مصير العلمانية في إسرائيل

أحمد الجندي

كانت الطقوس الدينية قبل قيام «الدولة»، وقبل الهجرات اليهودية إلى فلسطين، الرابطَ الذي يربط اليهود بعضهم ببعض، وكانت الإطار الذي يشكّل الهوية اليهودية، وهي التي تحافظ على العلاقات الاجتماعية المتينة في ظلّ عدم وجود كيان سياسي يجمع شمل اليهود في العالم. كان ذلك يعني أنّ الحاخامات ورجال الدين هم أصحاب المكانة المُتقدّمة؛ بحكم مسؤوليتهم عن فهم الدين وقيادة الشعائر الدينية، وهذا مكّنهم من أداء أدوار اجتماعية كبيرة بين أبناء الطائفة، علاوة على الدور السياسي بحكم أنّهم حلقة الوصل بين أبناء الطائفة والسلطات الحاكمة. هكذا إذاً، كان اليهود يعيشون تحت سلطة دينية، ولم يكن هناك أيّ وجود للعلمانية إلى أن ظهرت الحركة الصهيونية، التي اتّخذ أغلب رجال الدين وأتباعهم في البداية موقفاً سلبياً تجاهها نتيجة علمانية مؤسّسيها، ولأنّ انتشارها، أي الصهيونية، كان سيخصم من سلطتهم الدينية. ومع الوقت، أصبحت الصهيونية هي الغالبة، وكثر أتباعها، حتّى اضطر كثيرون من رجال الدين، والمُتديّنين إلى التصهين.

لم يؤدّ تصهين رجال الدين إلى نهاية عدائهم مع الصهيونية العلمانية نفسها، فقد كان تصهينهم جزءاً من الصراع على السلطة والمكانة، بين الدين، الذي يتصدّرون طقوسه، والعلمانية. ولم يختفِ هذا الصراع أو يتوقّف مطلقاً، وظلّ مُستمرّاً بين صعود وهبوط، وبين إنجاز وإخفاق. لكنّ الوقت كان في صالح المُتديّنين منذ أن قامت الدولة، التي أراد ديفيد بن غوريون أن تكون هي المُتحكّمة بالدين. كانت هناك عوامل عدّة أسهمت في تصاعد نفوذ رجال الدين في إسرائيل وفرض كلمتهم في أحيان كثيرة. ولا شكّ أنّ النظام البرلماني كان أحد هذه العوامل المُؤثّرة، التي أتاحت للمُتديّنين مراكمة المكاسب؛ فالنظام البرلماني في إسرائيل لم ينتج في أيّ يوم من أيامه حكومة الحزب الواحد، وكانت نتائج الانتخابات طوال الوقت تُفضي إلى حكومات ائتلاف كانت الأحزاب الدينية طرفاً فيها، في أحيان كثيرة. وقد أدّى ذلك إلى أن أصبح لدى هذه الأحزاب القدرة على جعل اهتماماتها الدينية والطقسية على سلّم أولويات الحكومة، حتّى إنّ بعض الحكومات جرى حلّها نتيجة مخالفة بعض الشعائر الدينية وانسحاب الأحزاب الدينية منها.

من بين العوامل، أيضاً، الديمغرافيا في إسرائيل، ومعدّل المواليد في الأوساط المختلفة، وارتفاعه في أوساط المُتديّنين اليهود على وجه الخصوص. فحسب التقرير الصادر عن هيئة المسح السكّاني الإسرائيلي لعام 2023 يصل مُعدّل الإنجاب في أوساط الحريديم إلى ما يقارب سبعة أطفال في الأسرة، بينما يقلّ في أوساط اليسار والعلمانيين والطبقات الأعلى اجتماعياً إلى أقلّ من طفلين، وهذا يعني تزايد نسبة المُتديّنين وتراجع العلمانيين بالضرورة. ووفقاً للتقديرات، فإنّ تعداد الحريديم وحدهم، من دون حساب فئات دينية أخرى، يتخطّى حالياً 1,3 مليون نسمة، بنسبة تقارب 14% من إجمالي السكّان، ومن المقدّر أن تتصاعد في المستقبل لتصل إلى 50% من مجمل السكّان اليهود وحدهم في إسرائيل، بحلول عام 2059. وهذه النسب قد تزداد بمُعدّل أكبر من المذكور إذا صدقت دراسة أخرى أعدّها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تتوقّع هجرة عكسية للعلمانيين إلى الخارج. وتقلق هذه الزيادة السكّانية العلمانيين الإسرائيليين الذين أصبحوا يشعرون، حسب ما نشره موقع فورين بوليسي في يوليو/ تموز الماضي، بالخطر الشديد من وصول المُتديّنين إلى ذروة جديدة، وامتلاك الأحزاب الدينية قوةً أكبر مع الوقت.

ثمّة عامل آخر يخدم المُتديّنين بدرجة أكبر؛ فبينما تبدو قياداتهم أكثر وضوحاً وإصراراً على رؤيتها الفكرية والأيديولوجية، وعدم تقديم تنازلات تتعلّق بأفكارهم الأساسية، علاوة على تمسّك جمهورهم بهم نتيجة الالتزام الأيديولوجي الصلب، لا يبدو القادة العلمانيون، في المقابل، في مستوى الوضوح نفسه، أو الإصرار على رؤاهم، مع استعداد للتنازل عن مبادئهم الأساسية بحثاً عن التحالفات الحزبية. يضاف إلى ذلك أنّ كلّ البدائل العلمانية لم تعد بدائل مقنعة للجمهور العلماني. فبيني غانتس، مثلاً، لا يجيد إلّا لعب دور الرجل الثاني، ولا يجيد استغلال الفرص ولا يملك القدرة على المناورة، واليسار تآكل تماماً وأصبح على وشك الاختفاء من الخريطة السياسية في إسرائيل، وبنيامين نتنياهو أصبح ما تبقى من مستقبله السياسي مرهوناً بأيدي قادة الأحزاب الدينية المُتطرّفة، ولم يعد يملك رفاهية مخالفتها. ولذلك، عادةً ما ينتقل الجمهور العلماني في إسرائيل عند التصويت من حزب إلى آخر بسهولة، وهذا لا يحدث بالقدر نفسه مع الجمهور المُتديّن الذي يحافظ على اختياره الحزبي، ولا يغيّره إلا بالانتقال إلى حزب ديني آخر في الغالب. وهذه العوامل هي عوامل ذات طبيعة ثابتة، لا تتأثّر بنتائج الانتخابات التي تجري أو بحلّ حكومات تشارك فيها الأحزاب الدينية، ولن تتأثّر، حتّى لو سقطت الحكومة الحالية، إلّا بشكل محدود للغاية. وإذا كانت العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، في السابق، علاقة تكامل أو تصالح انعكسا في المجال القومي والسياسي والاجتماعي، إلّا أنّ العامين الأخيرين شهدا تجرّؤاً من الأحزاب الدينية واستعجالاً لقطف ثمار مكاسب الانتخابات الأخيرة، التي جعلتهم يملكون ما يقرب من نصف مقاعد الحكومة الحالية، فلم تعد هذه الأحزاب تكتفي بمُجرّد مراعاة الدولة للطقوس الدينية، وأصبحت تبحث عن ملاءَمة هُويّة الدولة لهويتها، وليس العكس، وتتصارع مع الدولة العميقة من أجل ذلك. يعكس ذلك استطلاعٌ كان قد نشره معهد إسرائيل للديمقراطية، في مطلع يناير/ كانون الثاني 2023، كشف أنّ 70% من العلمانيين في إسرائيل أصبح لديهم قلق من إمكانية المحافظة على نمط حياتهم العلماني تحت إدارة حكومة نتنياهو الحالية، كما بيّن الاستطلاع أنّ 75% من المُستطلَعة آراؤهم اعتقدوا حينها أنّ تأثير الجماعات الدينية، وعلى رأسها الحريديم، في السياسة الإسرائيلية كبير جداً مقارنة بالنسبة التي يمثّلونها من إجمالي عدد السكّان، وتظاهر كثيرٌ من الإسرائيليين في الداخل، ويهودُ في الخارج، ضدّ ما أسموه الحكم الثيوقراطي في إسرائيل في ذلك الوقت. كانت جامعة بار إيلان، هي الأخرى، قد أجرت استطلاعاً في إبريل/ نيسان العام الماضي (2023)، نشرت صحيفة جيروزاليم بوست مقتطفات منه، بشأن مدى شعور سكّان المدن بالتحوّل في هُويّة المناطق التي يسكنونها؛ وأظهر الاستطلاع أنّ 42% من المشاركين فيه اعتقدوا أنّ مدنهم أصبحت تميل نحو التديّن بشكل مُطّرد في السنوات الأخيرة، وأنّ 34% من العلمانيين كانوا أميل للانتقال للعيش في مدن أخرى بسبب التوتّر الحاصل من الاحتكاك مع المُتديّنين. وأخيراً، كشف الصحافي في «هآرتس»، نير حسون، أنّ نسبة سكّان القدس اليهود ممن يعرّفون أنفسهم علمانيين تدنت إلى 9% فقط، وشبّه نسبة العلمانيين المتراجعة بمياه البحر الميت التي تجفّ يوماً بعد يوم، وأنّ هؤلاء العلمانيين قد لا يختفون تماماً، لكنّهم سيصلون إلى درجة لن يكون التعرّف إليهم في المدينة أمراً سهلاً.

ما يحدث في القدس ومدن إسرائيلية أخرى، اليوم، سيكون مصير باقي المدن في العقود المُقبلة على الأرجح، إن استمرّت إسرائيل في الوجود. ويشكّل هذا خطراً كبيراً على الدولة تدركه الإدارة الأميركية ومؤسّسات الدولة العميقة في دولة الاحتلال، خصوصاً وقد عكست تجربة الأحزاب الدينية خلال الفترة الماضية، منذ تأسّست الحكومة الحالية، قلّة خبرة لدى هذه الأحزاب، وإثارتها قضايا أثّرت سلباً في الدولة نفسها وتماسك المجتمع، وفشلاً في إدارة الحرب الدائرة، وخسارة الرأي العام العالمي، وتراجعاً للمشروع الصهيوني وتعريضه لخطر وجودي حقيقي، بل أثّرت كذلك في العلاقات مع الولايات المتّحدة. ولذلك ترغب الإدارة الأميركية في توقّف الحرب الدائرة لشعورها بالخطر المُحدِق بالمشروع الصهيوني، في ظلّ الفشل في تحقيق أيّ إنجاز حقيقي، ولإعطاء الفرصة لإجراء انتخابات إسرائيلية مُبكّرة تُفضي إلى التخلّص من نتنياهو والأحزاب الدينية، ثمّ العمل مُستقبلاً على ألّا تتكرّر هذه التجربة من جديد. غير أنّ ارتباط نتنياهو بهذه الأحزاب، وخوفه من المصير الذي سيلاقيه إذا انتهت الحرب، يعطي هذه الأحزاب قدرة على المناورة، ويرسّخ أقدامها ويجعلها عصيّة على أن تكون لقمة سائغة.

لقد أراد بن غوريون أن تكون الدولة، منذ لحظة قيامها، ممسكة بالدين، ومتحكّمة فيه. وفي ذلك الوقت، كان المُتديّنون في مرحلة ضعف، فلعبوا على عامل الوقت ومراكمة المكاسب الصغيرة المُتمثّلة باحترام الطقوس والشعائر الدينية، إلى أن تمكّنوا، في النهاية، من جعل الدين يخرج عن عباءة الدولة، ويصبح المُتحكّم فيها على عكس ما خطّط بن غوريون، وهو أمر، رغم عواقبه الوخيمة المتوقّعة على الكيان الصهيوني، لا يُتَوقّع أن يتوقّف عند هذا الحد، وإن قابلَته بعض العقبات المُستقبلية.

(كاتب مصري في إسطنبول)

> لم تعد الأحزاب الدينية في إسرائيل تكتفي بمُجرّد مراعاة الدولة للطقوس الدينية، وأصبحت تبحث عن ملاءَمة هُويّة الدولة لهويتها، وليس العكس

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads